د/فيدمة عبد الحق

الهجرة السرية بين القيم الإنسانية والعولمة الاقتصادية

الملخص

تقدم هذه الورقة البحثية مقاربة سوسيواقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لها أسباب وعوامل وأبعاد ويعتبر البعد الاقتصادي أهم هاته الإبعاد بحيث تشكل العولمة الاقتصادية بعدا استراتيجيا لا يجب التغافل عنه حيث تشكل الهجرة غير الشرعية مصدرا مهما لاحتياجات سوق الشغل في الدول المتطورة اقتصاديا والتي تشكل قطبا جاذبا لليد العاملة بغرض تحقيق الاشباع في ميدان الشغل وتحقيق العولمة الاقتصادية هذا إلى جانب تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار البيئي دون تجاهل البعد الإنساني وحقوق الإنسان والذي يغلف ممارسات العولمة الاقتصادية وإعادة الهندسة البشرية للدول المصدرة للمهاجرين الشرعيين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة السرية، حقوق الانسان، العولمة الاقتصادية.

Fidma Abdelhak

CLANDESTINE MIGRATION BETWEEN HUMAN VALUES AND ECONOMIC GLOBALIZATION

Abstract :

This paper presents a socio-economic approach to the phenomenon of illegal migration, which has reasons, factors and dimensions. The economic dimension is the most important dimension, so that economic globalization is a strategic dimension that should not be ignored. Illegal immigration is an important source of labor market needs in economically developed countries. Which constitute an attractive pole for labor in order to achieve saturation in the field of labor and achieve economic globalization in addition to achieving economic security and environmental stability without ignoring the human dimension and human rights, which encapsulates the practices of economic globalization and re-engineering humans Of the exporting countries of legal migrants.

Keywords: *Illegal immigration, human rights, economic globalization.*

الهجرة السرية بين القيم الإنسانية والعولمة الاقتصادية

CLANDESTINE MIGRATION BETWEEN HUMAN VALUES AND ECONOMIC GLOBALIZATION

د/فيدمة عبد الحق(*)

باحث مساعد المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر
جامعة التكوين المتواصل. الجزائر

مقدمة:

لقد تعدّدت تعاريف الهجرة السّرية لكونها اقترنت بعدّة أنواع وبصور مختلفة بهجرات الأيدي العاملة المؤهّلة وغير المؤهّلة، وهناك هجرات بسبب العوامل البيئية والهجرات المقترنة بالكفاءات العلميّة المرتفعة والأدمغة التي أهّلت الكثير من الأمم المتقدمّة اليوم وأصبحت تنير السرح العلمي بها.

فحتى الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية أفرزت هجرات سرية نتيجة لإكراهات مختلفة فانساقت من أجل اغراءات مختلفة كالكسب المادي أو مختلف الترقيات المنتظرة لهذا الطرف أو ذاك.

وهكذا تعقّد مفهوم الهجرة السريّة في خضم هذه المتناقضات لتصاغ في خاصيتي المنع والاستيعاب، فأي هجرة سريّة نناقش؟

إن الهجرة السريّة كما يراها "VERONIQUE PETIT " في كتابه Les migrations internationales1[1] : هي انتقال الأشخاص مع تغير في الإقامة من وحدة

(*)البريد الإلكتروني: « a.fidma@univ-alger2.dz »

[1]- véronique Petit les migrations internationales notes et études documentaire n° 5133 ,novembre 2000 pp 202,203

جغرافية إلى أخرى ومن فضاء حياة إلى أخر، ويعرف الفضاء هذا على أنه مجموعة أوساط الإقامة أو المرور الذي يمارسه الأفراد بانتظام. فالهجرة السرية (الدولية) هي انتقال السكان مع تحويل الإقامة من دولة إلى أخرى . فهي اجتياز الحدود الدولية مع ما تحتويه من مضامين قانونية، وهي تعني جموع المغادرين والداخلين، ولقد أدرجت بعض الدراسات في العلاقات الدولية ظاهرة الهجرة السرية الدولية ضمن مصادر التهديد ات الأمنية، حيث صنّفها هوارد فيارد "Howard viardu" ضمن القضايا الساخنة فأصبحت بذلك موضوعا للمقارنة يلفت اهتمام الدارسين في حقل العلوم السياسية، لا بل، وفي أجندة علماء الاجتماع والاقتصاد والتنمية ثم القانون ضمن اختصاصاتهم .

ولقد لازمت الهجرة السرية ظاهرة الحراك البشري في حياة الأمم منذ القدم، حيث شهدت البشرية هجرات مختلفة سواء كان ذلك بفعل السعي إلى الغذاء، الأمن، أو تحت طائلة الاعتداءات المختلفة أو بفعل تباين الديانات والمذهبية المختلفة، وعرف العصر الحديث تهجير ملايين الأفارقة من أوطانهم قسرا نحو أمريكا، يستغلون كعبيد في المزارعو لاحقا في المناجم. كما هاجر الكثير من شعوب المستعمرات في بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، سعيا وراء التشغيل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ومازال العالم اليوم يشهد موجات من الهجرة السرية والتهجير القسري بدوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية ومذهبية وإثنية وبيئية.

ا-عولمة الحراك البشري ومجال التقسيم الحيوي للهجرة السريّة :

لقد كانت لتيارات العولمة وعملياتها تأثيرات في مجرى الحراك البشري والهجرة السرية، دافعا أساسيا مفعما بالشعارات المتعلقة بالحرية والإنسانية وسهولة الانتقال، وتجاوز الحدود وتقليص القيود خاصة مع ما صاحب ذلك من قوة تأثيرات وسائل الاتصال المختلفة. كل ذلك حفّز الحراك البشري وأجّج الأحاسيس القومية وأدى إلى تشجيع الدعوات الانفصالية من جهة،ودعوات حقوق الإنسان على التقليل من الهجرات تحت طائلة الخوف من التعذيب أو القتل من جهة أخرى، ولقد

ظهر ذلك جليا من خلال كل الاضطرابات التي عرفتها كل من رواندا، الصومال، موريتانيا، ثم السنغال على سبيل المثال لا الحصر.

ولقد عكست الهجرة السرية الدولية الوضعية العالمية بخصائصها وسماتها، وكانت بمثابة المؤشر الحقيقي لتوزيع المجال الحيوي لثروة اليد العاملة لدول الجنوب، لا بل، وثروة المواد الأولية، فشغلت دول الشمال إلى اتباع قوانين جيوبوليتيكية géopolitiques شديدة، ميزتها صراعات التقطيعات الترابية الحدودية والمطالب الاثنية، وشملت حتى التدميرات البيئية .

ولقد كان نتيجة لهذا التقسيم في المجال الحيوي ...أن استقطبت أوربا لوحدها أكثر من 150 مليون مهاجر وهو ما يمثل 2.3 % من سكان العالم، حيث تدرجت هذه الأرقام من 36.5 % من الهجرة السرية الدولية لسنة 1965 لتصل إلى 43 % في سنة 1990. ولقد أحصت الأمم المتحدة في سنة 2005 أكثر من 191 مليون مهاجر في العالم|، حيث يوجد 115 مليون منهم في البلدان المتقدمة، ومصدرهم قدر بـ 75 % من الدول النامية.

لقد استقبلت أكثر من 28 دولة متقدمة 75 % من إجمالي المهاجرين، حيث استحوذت الولايات المتحدة أكثر من 15 مليون مهاجر في الفترة ما بين 1990 إلى 2005، وتحت مسميات كثيرة، من هجرة سرية، قصرية، بل وحتى في قرارات متميزة على غرار green carte لتعكس هذه القوى كقوى عاملة رخيصة للاقتصاد الأمريكي، حيث قدر بشكل رسمي أكثر من 12 مليون مهاجر بصفة غير شرعية (الهجرة السرية) لسنة 2005 .[1]

لقد أصبحت الهجرات السرية التي انطلقت من القارة الافريقية نحو بلدان المغرب العربي كمنطقة عبور نحو أوربا واقعا يلفت الانتباه، حيث ارتفعت موجات الهجرة المتتالية منذ بداية التسعينات، حيث شهدت أوجها سنة 2000 . ولقد قدمت

[1] -Bertrand badie et al, pour autre regard sur les migrations construire une gouvernances mondials,paris la découverte ,2008, pp 20-22

ليبيا وحدها حوالي 2.5 مليون مهاجر ثم الجزائر بـ 300.000، ثم المغرب وتونس وبأكثر من 1500 خلال سنة 2003 .[1]

ولقد توالت الهجرات المتتالية إلى بلدان المغرب العربي وخاصة الجزائر التي استقبلت ولا زالت، دفعات لهجرات سرية خاصة تلك التي لها علاقة ببلدان النيجر ومالي، لا بل، حتى بلدان أخرى كبوركينافاسو، حيث قدر ت هذه الأمواج من البشر بأكثر من مليون شخص. بالرغم من بروتوكولات التعاون من بلدان هذه الامواج من أجل ترحيلهم إلى بلدانهم.

لقد سجل العالم موجات كبيرة من طالبي اللجوء بفعل إكراهات عديدة، حيث صرحت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ 22.335.400 لاجئ في سنة 1999 .[2]

وهناك الملايين من البشر يهاجرون دولهم بفعل الدمار الذي يلحق بالبيئة ويحطم الأراضي الزراعية والمراعي والغابات وما تفعله الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف جراء التخريب الذي يصيب النسق الايكولوجي، حيث قدرت دراسة أجريت في إحدى الجامعات البريطانية أن عدد اللاجئين بفعل التحولات الجوية والمناخية قدرت بـ 50 مليون لاجئ سنة 2000 وسيصل عددهم 200 مليون سنة 2050 إذا ما ظلت الوضعية على ماهي عليه .[3]

II-الهجرة السرية ومنطق الجذب للعولمة الاقتصادية :

إن الدافع الأساسي وراء الهجرة أيا كانت طبيعتها هو البحث عن الكسب المادي وتحسين الحالة المعيشية للفرد ولأسرته، وتوفير مورد من الاموال التي يتم جمعها في بلاد المهجر، حيث فرص العمل والكسب والاجر المرتفع والتي لا تتوفر في موطنه الأصلي الذي يغرق في البطالة والفقر.

---

[1] -Ali ben saad , les migration transsahariennes une mondialisation par la marge maghreb-machrek ,n 185 ,automn 2005 ,pp 13-36.

[2] - زهير الشلّ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئيت في لبلدان العربية(تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين)،ص 44.

[3]- le monde diplomatique' atlas ,environnement (hors-série), p 44.

لقد تعددت المقاربات والآليات الفكرية لتفسير ظاهرة الهجرة السرية لمعرفة العوامل الحقيقية الدافعة للهجرة. فإذا كانت مختلف الاقتراحات ركزت على البعد الاقتصادي، فهذا لا يمنع أن توجد أبعاد أخرى اجتماعية وجغرافية، لا بل وحتى أمنية قد أثرت في عملية اتحاد الأفراد في عملية القرار للهجرة .

فإذا كان الدافع للهجرة الأساسي هو البحث عن الكسب المادي وتحسين الحالة المعيشية للفرد وأسرته غير أن فرص العمل والكسب المادي المرتفع والتي لا تتوفر في المواطن الأصلية للمهاجرين، كما أن الفروقات في الأجر من دول المغادرة والاستقبال هي التي تستقطب الجميع على اختيار الثراء وتحسين القدرة الشرائية لهم.

ولقد ركزت مختلف الدراسات على أن الغالبية العظمى من هجرة الأيدي العاملة والكفاءات تنتقل من البلدان الفقيرة إلى البلدان المتقدمة التي تتوفر على الفرص المفقودة للتشغيل وفارق الأجر.

ولقد كان للعولمة الاقتصادية تأثيرها على تسريع الحراك البشري سعيا وراء تعظيم المكاسب منذ أكثر من ثلاثة عقود سابقة.

ولقد عملت الدول الغنية والمتقدمة على خلق منطقة جذب للأيدي العاملة الرخيصة لتطوير اقتصاداتها بدافع المداخيل العالية والتشغيل الوفير، كما أنها اتّعظت بأقوال الاقتصاديين على التركيز على مستويات مرتفعة للهجرة المؤهلة لذوي الكفاءات العالية (هجرة الادمغة) حيث سجل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أنه سجل بين سنة 1985و 1990، حيث ضيعت إفريقيا أكثر من 60000 من الكفاءات العالية من الأطباء والعلماء والمهندسين وهو ما يمثل ثلث الأيدي العاملة المؤهلة في القارة.[1]

لقد ركز الاقتصاديون تفكيرهم على مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي انطلاقا من عدم المساواة العالمية والارتباطات الاقتصادية بين عمليات تركيز حركة

[1]-Stéphane justeau, Economie et Migration ,des déterminants et impacts économiques du migration internationale futur، n 270 , décembre 2007 , pp.33-40 .

رأس المال والتكنولوجيا، وما تقوم به المؤسسات العابرة للأوطان والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل المرتبطة بتغيرات في التسيير الدولي للعمل.

وتبعا للنظريات الاقتصادية للهجرة، فإن الأفراد سيهاجرون إذا كانت المكاسب المتوقعة تفوق التكاليف، فإن الميل للهجرة من بلد إلى آخر تحدده معدلات الأجور وتكاليف الهجرة وشروط سوق العمل .

إن الاستراتيجيات التنموية المتباينة للدول، تؤدي إلى معدلات نمو عالية في بعضها ومتدنية وكساد في أخرى. فالتباين في مستويات التنمية الاقتصادية، في ظل توزيع ظالم للدخل، يدفع الأفراد والعائلات إلى التحرك عبر الحدود الدولية، من أجل الحصول على الفرص الكبيرة لاستغلال منافعها، ومن هنا فإن المقاربات الاقتصادية للهجرة تركز على المتغيرة الاقتصادية .[1]

لقد تأكد للعيان، أن هذا التوزيع غير العادل للدخل العالمي، يعطي 40 % من سكان العالم دخلا يناهز 94 % من الدخل العالمي، بينما يحصل 60 % من باقي العالم من السكان على 6 % من الدخل العالمي . وأن أكثر من نصف البشر تكتفي بـ 2 دولار للفرد في اليوم الواحد . ومن هنا فإن الفقر لا يتوزع بشكل موحد على ربوع المعمورة، حيث مناطق في العالم كإفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزء من آسيا الجنوبية بها مئات الملايين الجوعى، وبعض الفئات الهشة، حيث تزداد الفجوة يوما بعد يوم بين هذه دول الشمال ودول الجنوب.[2]

لقد ظهرت بعض الدراسات في توزيع الأنشطة عبر العالم، على أن 1 % من أكثر الأغنياء يستولي على 40 % من الأنشطة العالمية، و أن 10 % من الأكثر غنى يستولون على 85 % . بينما يحصل بعض سكان العالم على نسبة 1 % من أنشطة العالم كله، وكما ان هذه الفروقات هائلة ومخيفة، فخمسة دول في العالم: الولايات

---

[1]-myron weiner, security , stability, and international migration in Michael brown et al, eds, new global dangers changing dimension of international security (usa, the mit press ,2004) pp304-306

[2] - Mohamed younes –ver un nouveau capitalisme traduit de l'anglais par Béatrice male anick steta (paris : JC latter ,2007,pp 25-27)

المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، يضمون 13 % من سكان العالم ويحوزون على أكثر من 45 % من دخول العالم.

وعلى الرغم من الآثار السلبية التي قد تسبب الهجرة السرية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية لدول الاستقبال، إلا أنها تبقى اقتصادية بالدرجة الأولى، فهي تركز على تحسين الأداء الاقتصادي وعلى الاعتماد على المتبادل بين الدول المتقدمة والنامية على السواء، فهي ما أهلت أن تعمل على تقديم العون الاقتصادي للدول النامية وتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى المشاريع الناجحة ومحاربة الفساد الاقتصادي والمالي وتحرير السوق وتطويره إلى مجال النجاعة التي تحتاجها هذه الدول.

III -الهجرة السرية بين تحقيق الأمن والاستقرار البيئي :

لقد عمل Myron weiner على إبراز العوامل الأمنية والسياسية لتحقيق الأمن والاستقرار في تفسير ظاهرة الهجرة السرية الدولية، ذلك أن بعض الحكومات قد تجبر بعض الأفراد على الهجرة كوسائل لإنجاز الانسجام والتماثل الثقافي أو تأكيد هيمنة واحدة من الجماعات الإثنية على أخرى . لقد أدت التقسيمات الحدودية الموروثة عن الاستعمار، في كثير من المناطق في العالم، إلى الهجرة هروبا من ظلم الأغلبية وسعيا إلى الانضمام إلى جماعته الإثنية في البلد المجاور .

وقد تلجأ بعض البلدان إلى طرد اقليتها الإثنية، تحت شعارات سياسية وأمنية . وقد تجبر بعض الحكومات المعارضين السياسيين على الرحيل وطلب اللجوء السياسي، حتى لا تضطر إلى سجنهم، فيشكلون عليها ثقلا سياسيا، فيجلبون لها انتقادات الهيئات الخارجية والمنظمات الدولية، وذلك حينما تجبر المهاجرين كأسلوب لفرض ضغط على الدول المجاورة . لقد فسرت أسباب الهجرة القسرية بالأمنية والسياسية، حيث تدفع الحرب وما يصاحبها من ويلات الاشخاص إلى الفرار خوفا من الإنتقام والمجازر والتتطهير العرقي . كما أن القهر والاكراهات السياسية المختلفة، حيث انعدام الحرية وحقوق الإنسان والمضايقات السياسية، في مجال العمل

السياسي والتعبير عن الاختلاف الديني والفكري والاثني وإبداء الرأي المخالف والمعارضة العامة.[1]

لقد تباينت ظاهرة الهجرة السرية من حيث الحلول . فبالرغم من اشتراك الكثير من المقاربات في وصف الحالة المأساوية للمهاجرين واللاجئين، حيث الموت والجوع والأمراض والاعتداءات الجسدية، ناهيك على أن الكثير من المهاجرين أغرقوا في أعماق البحار، كما أن الكثير من الأطفال تعرضوا للاختطاف وهو ما يفسّر أن سماسرة الهجرة والاتجار بالبشر خطر ماثل ومحدق بمن آل مصيرهم إليه.

إن التركيز على الحدود الأمنية والاكراهية على الهجرة السرية وفرض الضوابط والقيود القاسية على المهاجرين في بلدان المغادرة والمرور . إن المهاجرين لا زالوا يمثلون تهديدا مستمرا لأنظمتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية. فهم يهددون الهوية الثقافية وانتهاك المعايير التي تجمع الجماعة الوطنية وتهدد قيمها السياسية. وهكذا يدرك المهاجرون أنهم يهددون الأمن الوطني لدول الاستقبال، وهو ما جعل تشريع هذه الدول يواجههم بحزمة من القوانين تمثلت في قفل الحدود وضبط المستخدمين ومراقبتهم وإدخال عقوبات على التشغيل غير المشروع، مع تقديم المساعدة لدول المغادرة أو المرور لوقف الأنشطة التي تفرض على الناس الهروب، والتلويح بالتدخل العسكري لتغيير الظروف داخل بلد المغادرة . فالحلول الأمنية التي اقترحت لتكثيف الأنشطة التي يقوم بها الجمارك وشرطة الحدود والمحاكم والمخابرات بما فيها وزارة الداخلية والدفاع، وحتى رؤساء الحكومات.

لقد كان لإزالة الأشجار وتدمير الغابا ت والتلوث الصناعي وأفعال البشر السلبية على البيئة إنعكاسات مؤذية، خربت البيئة وأثرت على الفلاحة في العالم . لقد مسّ هذا الدمار اكثر من 1.964 مليار هكتار من الأراضي الزراعية، وهو مايساوي أكثر من نصف المساحات القابلة للفلاحة في العالم . وقد يؤدي الاحتباس الحراري إلى اختفاء للأراضي وزوال للمواد الطبيعية. ويترتب على كل ذلك حدوث هجرات بشرية

[1] -Terry terriff et al. (eds) security studies today(USA, Blackwell, publishing, inc 2003,p 157)

وحراك للأشخاص، خاصة بالنسبة للدول النامية والافريقية بالخصوص . وستجد أمم هذه الدول نفسها في مواجهة هجرات إكراهية متوقعة، وقد تقدر بـ 50 مليون لاجئ، وقد يصل هذا العدد إلى 200 مليون لاجئ في غضون 2050 [1]، إن مثل هذه التحديات ستجعل عالم الجنوب والفقراء يعرف مزيدا من الهجرات والحراك الشعبي وسيصاحب ذلك حروب وصراعات، خصوصا وأن البلدان النامية والفقيرة لا تملك آليات التكيف مع تلك التحديات وهو ما يجعلها أكثر عرضة لمآسي كبيرة ومؤلمة .

ولقد أدرجت الدول الغنية في تحاليلها الاستراتيجية النتائج الممكنة والمحتملة للتغييرات المناخية كالصراعات في إفريقيا والكوارث الطبيعية والصراعات في منطقة الآركتيكArctic والانتقالات والهجرات الجماعية والكبيرة جراء التحديات البيئية.[2]

لقد حذرت منظمة العون والمساعدة المسيحية من أن العالم سيشهد ما مقداره 184 مليون ساكن معرضون في إفريقيا وحدها نتيجة التغير المناخي قبل نهاية القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يدفع إلى الهجرات الجماعية، ولقد قدرت المجلة المتخصصة في شؤون البيئة Sterm review ، على أن 200 مليون إنسان سيتعرض للانتقال المستمر والترحال الدائم جراء التقلبات المناخية، حيث الجفاف وزحف الرمال والكوارث الطبيعية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى نقص المواد الذي يدفع بدوره إلى الصراعات التي تعزز الميل إلى الهجرة .[3]

تفسر الحوكمة العالمية ظاهرة الهجرة السرية بشكلها القسري أو الاختياري بجملة من الافتراضات يغلب عليها البعد الإقتصادي، حيث يتم التركيز على الحلول الآنية وآليتها . فحاكمية الهجرة هي تعبير عن نسق دولي معولم، ومن ثم يجب أن ننظر إليها ضمن هذا السياق وفي أنظمة الحكم الدولية.

---

[1] - le monde diplomatique, op cit pp16- 44.

[2] -manier devoir , changement climatique et géostratégique, n107, octobre novembre 2009 , pp 84-85

[3] -Nils petter et al, climate change and conflict the migration link (new york , united nation international , peace academy 2007, pp 1-7

إن الهجرة الدولية، تمثل مكسبا مشتركا باعتبارها سلعة عمومية ينتفع منها الجميع، الدول المستقبلة ودول المغادرة، والمهاجرون أنفسهم . ولهذا يجب اقترانها بالتنمية، حيث يتم توليد الثراء والعيش والمعرفة.

فإذا كانت هي حق من الحقوق الأساسية التي تضمنها المبادئ والقوانين والأعراف الدولية للإنسان، فأن أهمية الهجرة المتزايدة وعولمتها وغياب قواعد تنظيمها بشكل ملائم، تجعل منها موضوعا يفرض نفسه على كل الفاعلين والناشطين في الميادين المختلفة وفي جميع المستويات .

ولمعالجة الهجرة السرية الدولية يجب تبني استراتيجية لإدارة شؤونها وذلك بتغيير التصورات العمومية الشائعة عن الهجرة مع تبني خطابات سياسية جريئة قصد تقديم حلول شاملة للموضوع .

ولقد كانت الأمم المتحدة سباقة في استعمال الحوكمة العالمية للوصول إلى العلاج الأمثل . فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في سنة 2003 على أن: "الهجرة تقتضي حوكمة عامة شاملة، ولذلك أقنع عددا من الدول الأعضاء لانتداب لجنة عالمية للهجرة الدولية، وعمل على أن تكون مستقلة من أجل إعداد تقرير عنها" . وفي سنة 2006 عين ممثلا خاصا له هو بتر ساترلند Peter sutherland، حيث عمد على تأسيس منتدى عالمي للهجرة والتنمية .

ولقد نظّر عنان إلى الهجرة على أنها تمثل مكسبا مشتركا، وهو ما جعله يصرح في البرلمان الأوربي في جانفي 2004 على أن أغلبية المهاجرين يمثلون فرصا لأوربا، فهم بحاجة إلى اوربا وأوربا بحاجة إليهم، فأوربا مغلقة ستكون أكثر ضعفا وهرما، و أوربا مفتوحة ستكون أكثر غنى وقوة وشبابا.

إن المهاجرين يعدون جزءا من الحل وليس طرفا في المشكلة .[1]

إن تبني الهجرة الدولية كسلعة عمومية، عالمية من شأنه خلق فوائد لكل الفاعلين ودون استخدامها من طرف للضرر بالآخرين أو منعهم من الانتفاع بفوائدها،

[1] -badie et al ,op cit , pp15-32

وينبغي أن تعمل ظاهرة العولمة على تقوية هذه المكاسب المشتركة في ظل الاعتماد المتبادل الذي يتم بين الفاعلين والعمليات، وتتجلى السلع العمومية في مدى قدرتها على إنتاج الثراء والسعادة والمعرفة لكل الناس.

ولقد استطاعت الهجرة الدولية من توليد الثراء، ذلك أنه تم تحويل عملات للمهاجرين إلى بلدانهم، فقدرت بـ 150 مليار دولار عام 2004، من بينها 16 مليار دولار للمكسيك وحده و10 مليار للهند على سبيل المثال لا الحصر .

إن هذه الأرقام تجسد القاعدة التي مفادها رابح،رابح،رابح، أي أن تكسب دول المغادرة والمهاجرون ودول الاستقبال. إن تحقيق مثل هذه المكاسب المشتركة يقتضي أن تتعاون جهود كل الأطراف وكل الفاعلين (دول المغادرة ودول الاستقبال ودول المرور والمنظمات الاقليمية والفاعلون الاجتماعيون المنخرطون في قضايا الهجرة)، وذلك من اجل السير الحسن وانسياب سهل لعملية الحراك البشري لزيادة الدخول والمكاسب . ولن يتم ذلك إلا بحوكمة فاعلة للهجرة، حتى لا يتحول التحدي الهجروي إلى تحدي دائم للدول وشبح مخيف ومأساة للمهاجرين.

إن منطق القوة والاستغلال هو الذي يحكم العلاقة اليوم بين دول الجنوب النامية ودول الشمال. ومن أجل تقديم مجموعة من الآليات والقواعد لحماية عمليات انسياب البشر وانتقال المهاجرين في ظروف آمنة . غير ان مشكلة الهجرة تبقى معقدة وذات أبعاد اجتماعية وأمنية وسياسية، والبيئية، خصوصا أن انسانية الانسان المهاجر كثيرا ما تغفل كرامته وتعرضه في جميع الحالات إلى الاذلال.

IV- أنسنة الهجرة غير الشرعية، هل هو البديل ؟

لقد أدرج الأمن الانساني للهجرة السرية في عدة مواقع وقد يكون تقديم الحلول لاعتبارات عديدة، فكرية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية ودينية، استجابت لحاجات اساسية حالية ومستقبلية للهجرة.

لقد عرّفت لجنة الامن الانساني التي أنشأتها الامم المتحدة سنة 2000، الامن الانساني على أنه : "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شأنها

تعزيز الحريات الانسانية والانتفاع الانساني"، ويشمل الامن الانساني حماية الحريات الاساسية، تلك الحريات التي تمثل لب الحياة، حماية الشعوب من التهديدات والأوضاع الخطيرة والقاسية والمتفشية وواسعة الانتشار، كما تعني استخدام العمليات التي تبنى انطلاقا من نقاط القوة للشعوب وتطلعاتها لإيجاد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، تعمل جميعها على منح الشعوب لبنات البقاء والمعيشة والكرامة [1]، فالأمن الانساني يقتضي التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية العيش في كرامة، وهو بهذا الطرح التقليدي للأمن الذي يربط الأمن بالدولة باعتبارها مرجعه الأساس إلى أمن الفرد ومركزيته. ولقد شملت التهديدات انواعا كثيرة ومختلفة، اقترنت بالأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر والبطالة والأمن الغذائي الذي يهدده الجوع والمجاعات، والأمن الصحي والبيئي الاجتماعي والسياسي الذي يتهدده القمع السياسي وانتهاك حقوق الانسان خاصة في الانظمة الشمولية.

إن إنجاز مهمات الأمن الإنساني تنطلق من تلبية الاحتياجات الاساسية للأفراد حسبما وضعها علماء النفس والاجتماع، حيث اعتبروها مطلبا ضروريا لسعادة الانسان، و أن الاستجابة لها تعد مفتاحا مفيدا لحل الكثير من المعضلات المترتبة عليها، فهي مدخل مفيد للمفاوضات وحل النزاعات، وجلب الأمن والاستقرار، ومن ثم اعتبرت مقاربة معتبرة وجيدة لحل النزاعات .[2]

لقد أخذ مفهوم الأمن الانساني أبعادا واسعة، لينتقل عموديا من التركيز على الدولة كموضوع مرجعي إلى الأفراد، ثم أفقيا ليتضمن القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية والاقتصادية، إلى جانب القضايا العسكرية .[3] كما يولي مفهوم الأمن الانساني اهتمامه لحماية الأفراد، ويضع ضمن أهدافه الاستقرار

---

[1] - صندوق الامم المتحدة الانمائي للامن الانساني: الامن الانساني بين النظرية والتطبيق، وحدة الامن الانساني، مكتب التنسيق للشؤون الانسانية، الامم المتحدة القاهرة،2008،ص 4.

[2] - جيرارد نيرنبرغ، أسس التفاوض، ترجمة حازم عبد الرحمن، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1998، ص ص 111-119.

[3] -Neil MacFarlane ,human security and the low stats in rights (USA, heart publishing,2007,pp 346-353).

والسلام الدولي وحماية الجماعات والمجتمعات، وكل ما من شأنه تقوية الأفراد وتمكينهم وصيانة حقوقهم المدنية والاقتصادية والثقافية وصحتهم، كما أنه يضمن الحكم الرشيد bonne gouvernance وإتاحة الفرص المتساوية للجميع لبلوغ السعادة والعيش الكريم . كما يعمل على محاربة التمييز العرقي والديني واللغوي والتمييز ضد اللاجئين والمهاجرين.

إن ما ينفرد به الأمن الانساني هو رؤيته الشاملة لمصادر ظاهرة الهجرة السرية الدولية وتجلياتها وآثارها. فإلى جانب الأساليب والوسائل المادية على الأبعاد القيمية والاخلاقية للظاهرة، لكون محورها الانسان الذي كرمته الشرائع الدينية والقوانين والاعراف الدونيوية :" يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروحالإخاء" .

يمثل الأمن الانساني العصب الاساسي لإدارة شؤون الهجرة، حيث يتوجب على السياسات الاستفادة عند هندسة قراراتهم السياسية للوصول إلى حلول شاملة ومتكاملة ومثمرة .

وإذا كانت الهجرة السرية الدولية في احد ابعادها ومصادرها وانعكاساتها سياسية وأمنية، فإن الحلول ينبغي أن تراعى فيها الطروحات المتناسقة، ومن ثم لا بد من التوجه إلى الحياة السياسية وتبني خيارات الإصلاح السياسي بالتمكين للمبادئ الديمقراطية وتجسيدها في انجاز مؤسسات لترقية حقوق الانسان والمواطن واحترام الآخر، وإقامة دولة القانون وتعزيزها، والتمكين للحكم الرشيد، والمساءلة السياسية بشفافية تامة ومقنعة، وفسح المجال للراي الآخر المخالف عن طريق صحافة حرة، والتي تمثل السلطة الفاعلة للوصول إلى المعلومة الحقيقية لمحاربة الفساد بجميع أشكاله، والتضييق على الانظمة المستبدة والضغط عليها في طريق مجتمع مدني واع وفاعل. ولن يتأتى ذلك إلى من خلال بيئة سليمة يعمها الأمن والاستقرار والعمل باستمرار لمحاربة ظاهرة التسيب والافلات من العقاب، واللامبالاة والرشوة والمحسوبية، مع إشاعة روح المساواة والثقة والتوافق الوطني بين الفاعلين السياسيين. كما أن دعم استقلال القضاء وذلك بإقامة مؤسسات فاعلة وذات

مصداقية من شأنه أن يجعل التسيير الشفاف للموارد ويخضع لمحاسبة الناخبين ومساءلتهم .

كما ان شرعية الدولة والمؤسسات القوية تعطي لها دور أساسي على ترسيخ المبادئ الديمقراطية لتراعي المساواة وتدافع عن دولة القانون وتمكنها من أداء وظائفها التشريعية والرقابية وبدون هوادة .

الخاتمة :

يهجر اليوم ملايين البشر أوطانهم بسبب المجاعات والفقر، خاصة وأن العالم قد عرف ارتفاعا غير مسبوق في اسعار المواد الغذائية، حيث غدت كلفة الغذاء تقارب أكثر من 80 % من دخل الفرد في غالبية الدول النامية . ولقد أحصت الهيئات المختصة بأن أكثر من مليار نسمة يعيشون على عتبة الفقر ويموت منهم الملايين جرّاء المجاعة .

ولقد وصل عدد البطالين بسبب الأزمة الاقتصادية أكثر من 200 مليون نسمة، وهذا دفع هذه الوضعية إلى مزيد من الحراك البشري والهجرة بحثا عن العمل ولقمة العيش.

وإذا كانت الهجرة اليوم تقدم دخولا لجزء مهم من المهاجرين لتلبي احتياجاتهم، فإن الظاهرة لا زالت كبيرة ولا بد من أن ترسم استراتيجيات يشترك فيها الجميع من أجل انجاز مهمات التنمية وفتح المجال لهؤلاء العاطلين لإدماج هذه الشريحة الشبانية بالخصوص في عمليات التنمية المستدامة.

إن إنجاز مهمات التنمية مع تطوير القطاع الفلاحي وتحديثه بالخصوص، مع الاهتمام بالثروات الحيوانية وبناء المصانع لتحويل الصناعات الغذائية من شأنه أن يخدم الاحتياجات الداخلية وجلب الايرادات الخارجية .

لقد بات واضحا أن أهمية العامل الأخلاقي لتجنيد الجميع إزاء الدعوة لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحماية البشر من تلك التهديدات، لجعل المحافل

الدولية مخابر لتعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لخدمة الأهداف التنموية في الدول الفقيرة.

كما أن تحسين الدول الغنية المتقدمة بتنظيماتها المختلفة اتجاه الدول ينخر الفقر والجوع ملايين البشر عبر المعمورة من شأنه تفعيل اقتراحات الأمم المتحدة وتوصياتها لإنجاز الغابات التنموية للألفية التي نعيشها، حيث من المفترض أن يتقلص الفقر إلى أكثر من النصف ليتم تجفيفه مع بداية سنة 2025[1]، حيث وعدت الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة، بزيادة مساعدتها التنموية على إنجاز تلك المهمات .

إن تخصيص المزيد من الموارد واستغلالها بفاعلية وترشيد سيحسن حياة الفقراء عبر المعمورة وسيجنب البشرية الاخطار والتهديدات، وسيجلب الأمن والاستقرار والسلام، ولا يمكن الحديث عن السلم في غياب الاسس الاخلاقية والانسانية للمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في غياب الديمقراطية وتدمير البيئة وانتهاك حقوق الانسان واستشراء الفقر والمجاعة.

[1] -Jeffrey sachs , the end of poverty (USA: penguin press, p 25)

المصادر:

1- صندوق الامم المتحدة الانمائي للامن الانساني: الامن الانساني بين النظرية والتطبيق، وحدة الامن الانساني، مكتب التنسيق للشؤون الانسانية الامم المتحدة القاهرة،2008.

2- جيرارد نيرنبرغ، أسس التفاوض، ترجمة حازم عبد الرحمن، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1998.

3- زهير الشلّ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئيت في لببلدان العربية(تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين).

4-Ali ben saad , les migration transsahariennes une mondialisation par la marge maghreb-machrek , n 185,2005

5-Bertrand badie et al, pour autre regard sur les migrations construire une gouvernances mondials,paris la découverte ,2008 .

6-Jeffrey sachs , the end of poverty (USA: penguin press), 2003.

7-le monde diplomatique l'atlas, environnement (hors-série),

8-Mohamed younes –vers un nouveau capitalisme traduit de l'anglais par Béatrice male anick steta (paris : JC latter ,2007).

9-Myron weiner, security , stability, and international migration in Michael brown et al, eds, new global dangers changing dimension of international security (usa, the mit press .2004) .

10-Manier devoir , changement climatique et géostratégique, n107, octobre novembre 2009 .

11-Nils petter et al, climate change and conflict the migration link (new york , united nation international , peace academy 2007 .

12-Neil MacFarlane ,human security and the low states in rights (USA, heart publishing,2007).

13-Stéphane justeau, Economie et Migration ,des déterminants et impacts économiques du migration internationale futurn 270 , décembre 2007 .

14-Terry terriff et al. (eds) security studies today(USA, Blackwell, publishing, inc 2003)

15-Véronique Petit les migrations internationales notes et études documentaire n° 5133 ,novembre 2000 .